

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل



تقرير حول

محاولة اختطاف أطفال من دارفور

• خلفية:

- استجابة لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٣٣٠) لسنة ٢٠٠٧ م بتشكيل لجنة وزارية عليا برئاسة وزير الخارجية ووزيرة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة و الطفل رئيسا مناوبا وعضوية كل من : ممثل وزارة الدفاع/ ممثل وزارة الداخلية/ ممثل وزارة العدل/ ممثل وزارة الإعلام والاتصالات/ ممثل المجلس الوطني/ رئيس اتحاد المحامين السودانيين ووكيل وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل مقررا، وفي إطار تمليك مجلس الوزراء الموقر آخر جهود اللجنة الوزارية تجاه تطورات وحيثيات قضية الأطفال المختطفين
- وفق المهام و الاختصاصات التي حددها القرار وبالتنسيق مع الجهات ذات الصلة من خلال استراتيجية محورية علي النحو التالي:

• أولاً: محور العمل الخارجي:

• أصدرت وزارة الخارجية بياناً عبرت فيه عن انزعاجها وشجبها للمحاولة وثمنت ما قامت به الحكومة التشادية. واستدعت السفارة الفرنسية بالخرطوم وأبلغتها استهجان الحكومة للمحاولة التي قامت بها المنظمة الفرنسية.





- أدانت وزيرة الدولة للشئون الخارجية وحقوق الإنسان الفرنسية عملية الاختطاف ووعدت بتقديم الجناة للمحاكمة كما أنها حذرت المنظمات الفرنسية غير الحكومية والتي من بينها المنظمة المدانة باختطاف الأطفال من عدم تبني أطفال من دول مثل تشاد والسودان التي لا تقر عمليات التبني.



• نتيجة لجهود بعثات السودان بالخارج بتمليك حيثيات القضية للأمين العام للأمم المتحدة والمتخصصة والدول الأعضاء، أصدر مكتب الناطق الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة تصريحاً صحفياً حول الحادثة. وآخر من ممثلة الأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة أعربت فيه عن قلقها العميق لما قامت به المنظمة الفرنسية.

• كما أسفرت الجهود عن
تضمين فقرة كاملة في
مشروع قرار تعزيز تنسيق
مساعدات الأمم المتحدة
الإنسانية في حالات الطوارئ
بأن (تحترم المنظمات
الإنسانية والعاملين في
منظمات الأمم المتحدة مبادئ
العمل الإنساني واحترام
العادات والتقاليد وثقافات
المجتمعات التي تعمل
وسطها والالتزام بالقوانين
الوطنية للدول المعنية).





• كما أيدت المجموعة
الأفريقية والمجموعة
العربية بجنيف موقف
ومطالب السودان تجاه
القضية وتم تحرير
رسالة من جانبهم
لرئيس مجلس حقوق
الإنسان والمفوض
السامي لحقوق الإنسان
في هذا الخصوص.

• أصدر مجلس وزراء
الشئون الاجتماعية العرب
بالإجماع في دورة انعقاده
(٢٧) في ديسمبر
٢٠٠٧م بمقر الأمانة
العامة لجامعة الدول
العربية بالقاهرة قرار
بالإدانة الحازمة لما قامت
به المنظمة الفرنسية
باعتباره إهدار لحقوق
الطفل السوداني والتأكيد
على الرفض الكامل لكافة
أشكال وأنماط الاتجار
بالبشر.



• تمليك الهيئة التشريعية الحقائق
لتطوير البرلمانات النظيرة في
الخارج بالقضية.

• استدعت معتمدية اللاجئين
المندوب السامي للاجئين
للاستفسار من الحدث من وجهة
نظر قوانين اللجوء (الاتفاقية
الدولية لسنة ١٩٥١م
والبروتوكول الملحق بها العام
١٩٦٧م الخاصتين بوضع
اللاجئين) ووعد بالرد كتابة.



- أصدرت منظمة اليونسيف بياناً بعدم قانونية محاولة الاختطاف وإعتبارها إنتهاكاً صريحاً للقانون الدولي .
- كما أصدرت المفوضية السامية للاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة اليونسيف بياناً مشتركاً ركزت فيه على تهيئة الظروف المعيشية الملائمة للأطفال وحمايتهم.
- استدعى السيد وزير الخارجية يوم الخميس ٢٠٠٨/١/١٧م سفيرى تشاد وفرنسا، وأبلغهما طلب السودان للسلطات المعنية فى البلدين ، إعادة الأطفال السودانيين إلى ذويهم.
- تمت مخاطبة دولة تشاد رسمياً بتسليم السودان الأطفال السودانيين المختطفين.

• ثانيًا: المحور القانوني والجنائي:

• تشكيل وفد فني للتحقيق الجنائي .

• فتح بلاغ في شرطة أمن المجتمع قسم حماية الأطفال. وآخر بالخطف والاستدراج تحت المواد ١٦٢/١٦١ وإخطار الانتربول باستمرار البلاغ مفتوحاً.

• اتصالات عبر الانتربول للمطالبة بالمتهمين في العملية والسلطات النظيرة في تشاد لأخذ موافقتهم الفنية في التحقيق والتحري.



• تكوين فريق من
المستشارين لمتابعة القضية
من خلال اللجان التي وصلت
لأنجمننا وأبشي. وقيام فريق
المباحث والتحري بمباشرة
عملها بتشاد وحصول لجنة
تحري دارفور على معلومات
بشأن تسعة أطفال سودانيين
موجودين بأبشي.

• رفع دعاوى أمام المحاكم
التشادية عن الحق الخاص
للأطفال.



• ساهم اتحاد المحامين في
انتداب محامين متطوعين
للدفاع عن حق الأطفال
السودانيين وأسرهـمـ.
وتمليكهم كل الوثائق
وتكوين لجنة من عشرة
محامين من بينهم إثنان
حضرًا الجلسة الأخيرة
لمحاكمة المتهمين بتشاد،
وإعداد ملفات الأطفال
المختطفين والحصول على
اسطوانة توضح عملية
الاختطاف.



• الاستعانة بمحامي فرنسي لمتابعة القضية
بفرنسا.

• أدانت المحكمة التشادية المنظمة المتهمه
والمتهمين الستة وأصدرت حكماً عليهم بالسجن
والأشغال الشاقة لمدة ثماني سنوات.

• أمرت المحكمة أن يدفع جميع المدانين الستة
تعويضات للأطفال تبلغ جملتها أربعة مليار
ومائة وعشرون مليون فرنك إفريقي بمعدل
أربعين مليون فرنك عن كل طفل ما يعادل (٧٥-
٨٠) ألف دولار. ويارجاع الطائرة للشركة
المالكة.

- سجن كل من رئيس المنظمة والمتهم السوداني أربعة سنوات مع الأشغال الشاقة.

- أيدت المحكمة الفرنسية بتثبيت فترة العقوبة، وهي ثمانية سنوات ، مع إلغاء العقوبة المتعلقة بالأشغال الشاقة، وهي من العقوبات غير المنصوص عليها في القانون الفرنسي.



• ثالثاً: محور حماية الطفل ولم الشمل:

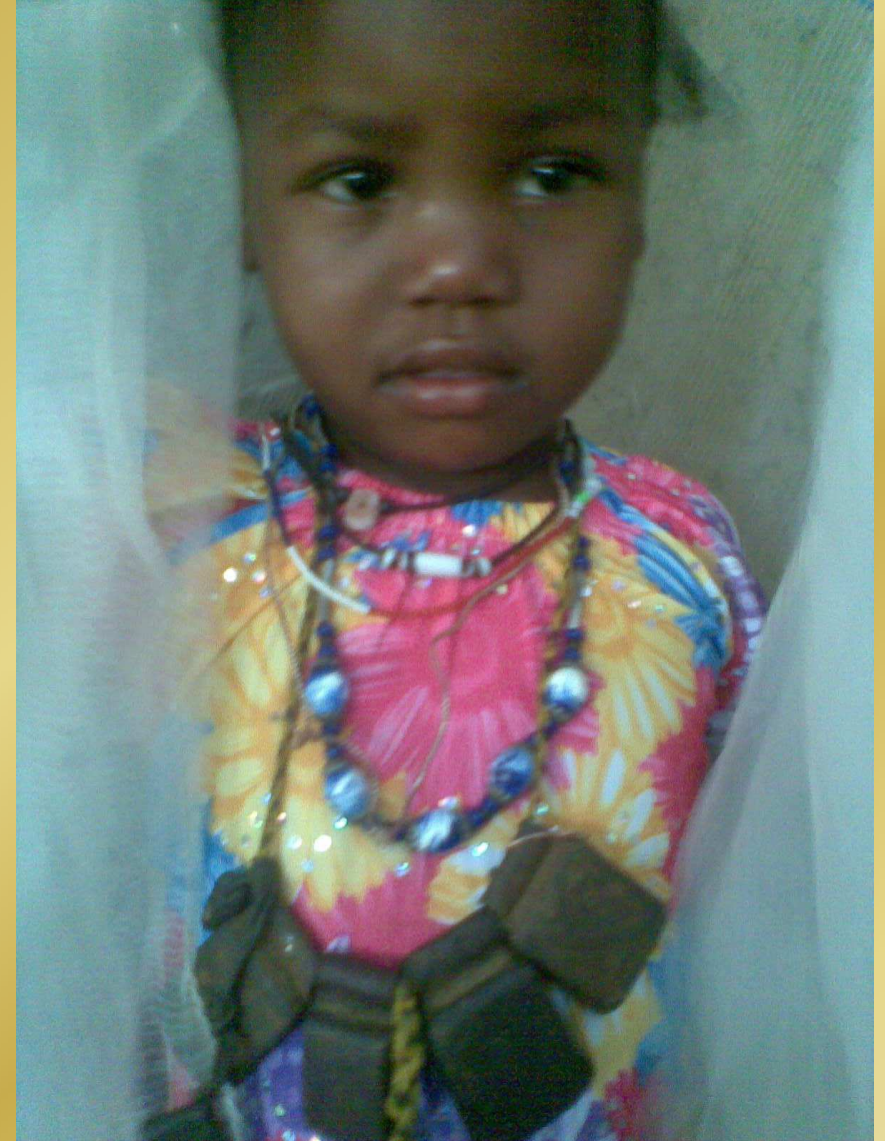
• أوكلت وزيرة الرعاية
الاجتماعية وشئون
المرأة والطفل للمجلس
القومي لرعاية
الطفولة بالاتصال
والمتابعة لقضية
الأطفال المختطفين.



• متابعة التقصي في
هوية الأطفال عبر ولاية
غرب دارفور حيث
أصدر الوالي قراراً
بتشكيل لجنة لمتابعة
القضية وأصدر بيان
سُلم لكل المنظمات
العاملة في الولاية.



- تكملة الوثائق الثبوتية لعدد من الأطفال وأسرهم وجاري السعي لإثبات هوية باقي الأطفال.
- مواصلة لسلسلة تقديم الدعم الإنساني للأطفال وأسرهم من خلال دعم مباشر وإرسال طائرة خاصة محملة بمختلف المؤن .
- بالتنسيق مع اللجنة الدولية للهلال والصليب الأحمر واليونيسيف والمجلس القومي للطفولة في المساعدة بلم شمل الأطفال بمتابعة عملية لم شمل الأطفال بأسرهم في السودان.



• رابعاً: محور الشؤون الإنسانية:

- رصد حركة العاملين في المنظمات الأجنبية العاملة في السودان.
- تم تكوين هيئة شعبية بجهود من نقابة المحامين بادرت بتسليم مذكرة للسفارة الفرنسية والتشادية ومكتب الأمم المتحدة .



• أصدرت المنظمات الوطنية العاملة في مجال الطفولة بيانات تتدد بالجريمة بمحاكمة مرتكبيها وتنظيم ندوات حول الموضوع.

• قدمت المجموعة الوطنية لحقوق الإنسان أثناء مشاركتها في الدورة السادسة لمجلس حقوق الإنسان بجنيف ديسمبر ٢٠٠٧م بيانات حول الموضوع وعقدت ندوة ومؤتمر صحفي للتعريف بالقضية وسيرت مظاهرة صامتة أمام مبنى الأمم المتحدة.



• خامساً: المحور الإعلامي:

- واصلت اللجنة سلسلة المؤتمرات الصحفية لتمليك وسائل الإعلام المختلفة الجهود المبذولة في متابعة قضية الأطفال المختطفين.
- ترتيب لقاءات في وسائل الإعلام المختلفة للقياديين المعنيين في الوزارات ذات الصلة للطرق على تفاصيل القضية.



- تم تصوير فيلم عن الحدث بواسطة الصحفيين الذين رافقوا المنظمة يعكس سبل الخداع حتى يظهروا الأطفال بأنهم جرحى ومرضى.
- استكتاب بعض الكُتاب في الصحف الفرنسية وإعطاء أولوية للإعلام الخارجي.



- تم إنتاج فيلم وثائقي تم ترجمته للغة الإنجليزية والفرنسية وجاري بثه للقنوات الأوروبية كما نشرت القضية عبر الشبكة الالكترونية لأكثر من ألف شخصية مؤثرة في العالم.

• أصدر المجلس القومي لرعاية
الطفولة بياناً صحفياً شجب وأدان
فيه العمل الإجرامي وسلمت
نسخة منه لوكالات الأمم المتحدة
المعنية بالطفولة في السودان.

• نظم المجلس القومي لرعاية
الطفولة مسيرة قوامها ستمائة
طفلاً وطفلة قدمت مذكرات
احتجاج للسفارة الفرنسية ومكتب
الأمم المتحدة وجامعة الدول
العربية ومفوضية الاتحاد
الإفريقي ومنظمة المؤتمر
الإسلامي .



• سادساً: التوصيات:

بعد التداول حول القضية بكافة أبعادها، وعقب صدور الحكم من المحكمة التشادية، وتأييده من المحكمة الفرنسية توصي اللجنة الوزارية بالآتي:

- متابعة تنفيذ الحكم الصادر خاصة دفع التعويضات للأطفال السودانيين وأسرهـم.
- الاستمرار في الجهود المبذولة من أجل لم شمل الأطفال السودانيين بأسرهـم.

- ضبط وإعادة هيكلة المنظمات الأجنبية في السودان، خاصة العاملة في مناطق النزاعات.
- الاستمرار في كشف الأجندة الخفية لممارسات المنظمات الأجنبية.
- تقديم الدعم للجنة الوزارية لتمكينها من التحرك الفاعل علي كافة الأصعدة.
- الاستمرار في متابعة القضية في وسائل الإعلام الداخلية والخارجية.